تـنـمية الرافديـن

العدد 120 المجلد 37 لسنة 2018

الصيرفة الإسلامية
دراسة تحليلية في منطلقاتها النظرية
ومؤشرات تجاوز الأزمة المالية والانتشار

Islamic Banking - An Analytical Study In Its Theoretical Perspective And Indicators To Overcome The Financial Crisis And Spread

الدكتور بشار ذنون الشكرجي — استاذ مساعد

محمد يونس محمد الشرابي — مدرس مساعد

شيماء وليد البواب — مدرس مساعد

قسم العلوم المالية والمصرفية–كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

Bashar Th. Al-Shakurji(PhD) — b.thanoon@yahoo.com

Mohammed Y. AL-Sharaby — mohamed.younus717@gmail.com

Shaimaa W. Al-Bwab — Shama78@yahoo.com

تأريخ استلام البحث 2018/9/17

تأريخ قبول النشر 2019/1/3

المستخلص

تمثل الصيرفة الإسلامية أحد مكونات النظام المالي العالمي الإسلامي الرئيسة وهي حديثة النشأة نسبياً ولا يمكن مقارنتها بالصيرفة التقليدية والتي لها بعد زمني كبير وانتشار جغرافي أوسع، ومع ذلك فإن الصيرفة الإسلامية بدأت بالتطور في عملياتها ومعدلات نموها وانتشارها وبرزت كصناعة سائدة تمتلك القدرة على تجاوز الأزمات المالية العالمية، وكانت إحدى هذه الأزمات أزمة الرهن العقاري عام 2008، وفي العراق، فإن تجربة الصيرفة الإسلامية بالرغم من حداثتها أيضاً إلا أنها قد تطورت من حيث حجم موجوداتها وعدد مصارفها، فهي تمثل 50% من الحصة السوقية للمصارف الخاصة العراقية، ولقد تبنى البحث في إطاره النظري الصيرفة الإسلامية وفقاً لمنطلقاتها النظرية وسماتها وتحدياتها، أما الإطار العملي فقد تناول بالتحليل دراسة قدرة الصيرفة الإسلامية على تجاوز الأزمات المالية ونموها وانتشارها محلياً واقليمياً وعالمياً .

***الكلمات المفتاحية**: الصيرفة الإسلامية، النظام المالي العالمي الإسلامي، مؤشرات تجاوز الأزمات والانتشار.*

Abstract

Islamic banking is one of the main components of the global Islamic financial system and it is relatively new and cannot be compared to the traditional banking which has a large timing dimension and a wider geographical spread. However, Islamic banking began to develop in its operations and growth rates and spread and it emerged as a dominant industry has the ability to overcome global financial crises. One such crisis was the subprime mortgage crisis in 2008. In Iraq, the experience of Islamic banking, despite its modernity too, but it has evolved in terms of the size of assets and the number of banks. They represent 50% of the market share of Iraqi private banks. This paper in its theoretical framework researched Islamic banking according to its theoretical perspective, characteristics and challenges. The practical framework discussed the analysis of the ability of Islamic banking to overcome financial crises and its growth and spread locally, regionally and globally.

***Key words**: Islamic banking, the global Islamic financial system, Indicators of overcome of crisis and spread.*

المقدمة

لقد حدد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية General counsel for Islamic Bank and Financial Institution مفهوم المصارف (بأنها تلك المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونشاطها الأساسي بشكل صريح على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، ويعد نشاط العمل المصرفي الإسلامي حديثاً نسبياً مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وقد تجاوز مراحل الأفكار والنظريات والتجربة والتطبيق إلى أن وصل مرحلة النضوج والتطوير. لقد أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل لم يكن موجوداً في القطاع المصرفي التقليدي، كالمشاركة في الأرباح والخسائر، فضلاً عن المشاركة في الجهد وأنظمة التعامل الاستثماري في جميع القطاعات. وانقسمت الدول بشأن تنظيم عمل هذه المصارف فمنها من أسلمت نظامها بالكامل إلى المصارف الإسلامية وهناك دول أخرى جعلت من النظام المصرفي الإسلامي استثناءً عن النظام التقليدي، وبعض الدول جعلت في كل مصرف تجاري فرعاً (قسماً) للمصارف الإسلامية، وذلك لكي تكسب رضا الزبائن الذين يتعاملون مع المصارف الاسلامية. لقد

تطورت المصارف الإسلامية لتصبح نظاماً مالياً شاملاً انطلاقاً من الخدمات التي تقدمها والمنتشرة في مختلف دول العالم وتقدر حجم موجوداتها 2 ترليون دولار، ويتوقع أن تصل إلى 4 ترليون بحلول عام 2020. وتعد دول الخليج العربي وعدد من دول جنوب آسيا مركز نشاطها، ومن المحتمل أن تنقل مركز الصيرفة الإسلامية إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب تتعلق بازدياد السكان المسلمين واستقرار النظام المصرفي والبيئة التنظيمية. من جهة أخرى فقد جددت الأزمات المالية العالمية العلاقة بين المصارف الإسلامية والاستقرار المالي ومدى صلابتها في تجاوز الأزمات. إن تلك المضامين الفكرية والمؤشرات الرقمية تستوجب الوقوف عند تجربة المصارف الإسلامية ودراستها وتحليلها وتقييمها وهذا ما يسعى البحث إلى تحقيقه من خلال المنهجية العلمية .

منهجية البحث

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من تناوله الصيرفة الإسلامية التي تعد أحد أبرز مكونات النظام المالي الإسلامي العالمي، وتحولت من سوق مصرفية متخصصة إلى صناعة مصرفية عالمية، خاضعة للدراسة والتقويم والتحليل في مختلف أبعادها بسماتها المتفردة قدرتها ومعدلات نموها التي قد تصل إلى الضعف كل خمس سنوات، فضلاً عن قدرتها على تجاوز الأزمات المالية العالمية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بالصيرفة الإسلامية نشأتها ومنطلقاتها النظرية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامي.
2. دراسة مؤشرات قدرة الصيرفة الإسلامية على تجاوز الأزمات المالية العالمية .
3. التعريف بهيكلية الصيرفة الإسلامية العراقية في أبعادها المختلفة .
4. دراسة وتحليل مؤشرات انتشار الصيرفة الإسلامية محلياً واقليمياً وعالمياً .
5. تقديم المقترحات التي تدعم وتعزز من انتشارها لكونها تمثل البديل الأفضل للصيرفة التقليدية في المعطيات الأكاديمية والعملية .

مشكلة البحث

تواجه المنظومة المصرفية التقليدية في كافة مستوياتها المحلية والاقليمية والعالمية وتحديداً في فترة الأزمات تحديات كبيرة أدت إلى إعلان كبريات المصارف العالمية إفلاسها وانتقال العدوى المالية إلى اقتصاديات مختلف دول العالم، وهذا ما حدث خلال أزمة عام 2008، في مقابل ذلك فإن خصوصية الصيرفة الإسلامية، التي تمثلت في انتشارها وتنامي حجم موجوداتها ومعدلات نموها وقدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية، ومن هذا المنطلق تُثار التساؤلات البحثية الآتية: هل تمثل المصارف الإسلامية إضافة نوعية وكمية للقطاع المصرفي المحلي والإقليمي والعالمي، وهل يمكن أن تمثل البديل الأفضل للصيرفة التقليدية؟

فرضية البحث

بناءً على ما تم تحديده في المشكلة البحثية يمكن صياغة الفرضية الآتية:

"إن الصيرفة الإسلامية تتصف بالنمو السريع ضمن صناعة التمويل المحلي والإقليمي والعالمي والقدرة على تجاوز الأزمات المالية العالمية، وهي تمثل قوة فاعلة في الاقتصاديات التي تعمل في ظلها" .

منهج وهيكلة البحث

سعياً لإنجاز البحث وتحقيقاً لأهدافه تم اعتماد المنهج الوصفي – التحليلي من خلال تناوله المصادر العربية والأجنبية التي أشارت إلى المنطلقات الفكرية والمعرفية لمتغيرات وأبعاد الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن أن البحث اعتمد المنهج التحليلي لمؤشرات تجاوز الأزمات المالية العالمية والانتشار محلياً وإقليمياً وعالمياً.

مفاهيم الصيرفة الإسلامية وبيئتها والتحديات التي تواجهها

أولاً- مفهوم الصيرفة الإسلامية

تُعد المصارف الإسلامية من الهياكل القانونية الأساسية في العديد من اقتصاديات الدول، من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار والتي تختلف بدورها عن آليات التمويل في المصارف التقليدية (Traditional bank) وتقدم المصارف الإسلامية للمجتمعات التي تعمل في ظلها مجموعة متنوعة من الخدمات المقبولة شرعاً والتي تنمو بفعل استثماراتها والمشاركة في تحمل المخاطرة ربحاً وخسارة والتي لا تتعامل بالفائدة (Interest) أخذاً وعطاءً وتمثل المصارف الإسلامية أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي (Islamic Economics)، بوصفها الأنموذج الوحيد الذي وجد طريقه للتطبيق والذي يتمتع بدرجة كبيرة من الأعراف أسهمت بانتشاره ومكنته من التواجد والاستمرار (Hassan and Lewis, 2007, 2) .

وليس هناك مفهوم محدد متفق عليه للمصارف الإسلامية، ولكن هناك مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة جاءت بها أغلب تلك المفاهيم، واتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة حددت المفهوم للمصارف الإسلامية بأنها "تلك المصارف أو المؤسسات التي يتضمن قانون إنشاءها ونظامها الأساسي بشكل صريح على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1977 ، 10) .

فالمصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق المصارف الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وكل أشكالها، كما أنها تتعامل على أساس الملكية المزدوجة الخاصة والعامة ويتلخص مجال عملها في الاستثمار المباشر (المتاجرة) أو الاستثمار غير المباشر، وذلك بواسطة صيغ التمويل الإسلامية مثل عقود المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والمزارعة والاستبقاء والاجارة، وتقوم المصارف الاسلامية بجميع الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدمها المصارف التجارية من اعتمادات مستندية وكفالات ولايوجد فرق في هذا الخصوص (Ajagbe and Brimah, 2013, 74) .

وفي المؤتمر الذي تم عقده في إسطنبول عام 2017 تحت عنوان (تطوير وإبداع المنتجات المصرفية الإسلامية، تم تحديد هرمية المنطلقات النظرية لمفهوم الصيرفة الإسلامية والتي تبدأ من القاعدة وإلى رأس الهرم الذي يجسدها الشكل 1 (Zamir Iqbal, 2017, 13):

- حماية أموال المساهمين وحقوق المالكين وتمويل المشاريع التي تتوافق مع مقاصد الشريعة الاسلامية.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية .
- عدم التعامل بالفائدة في مختلف عقود الإقراض، وكذلك الحال بالنسبة لمختلف أنواع الودائع.
- عدم التعامل بالعقود التي تتسم بعدم تأكد عالية والكشف الكامل عن العقد قبل وأثناء وبعد تنفيذه .

- المشاركة في المخاطرة.

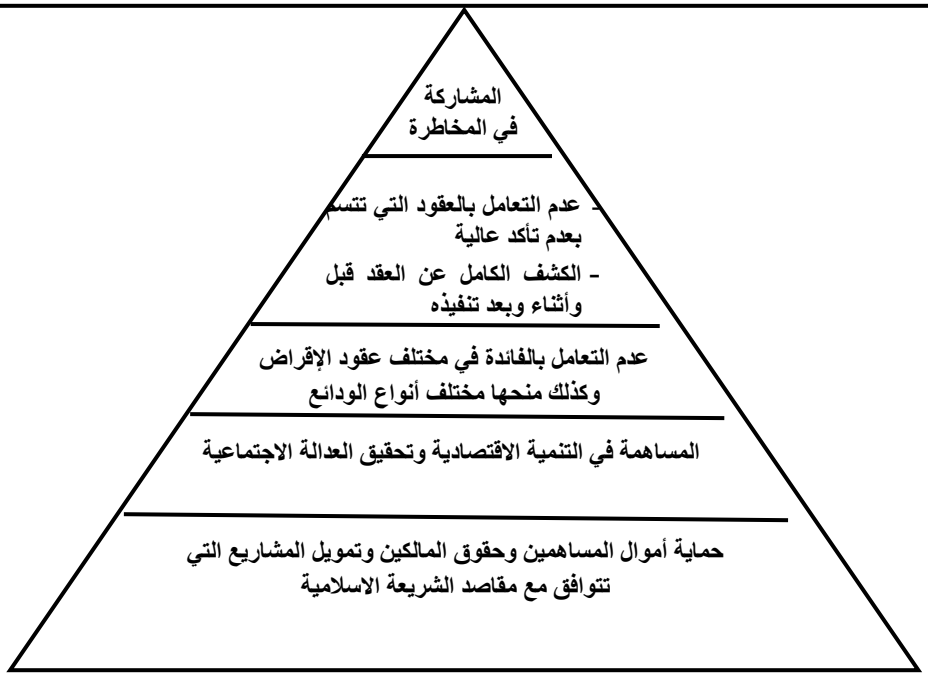

الشكل 1

المنطلقات النظرية لأنشطة المصارف الإسلامية وسماتها

Source: Zamir Iabal, 2017, Introducduction to Islamic Finance and Banking, world bank BRSA-TKBB Joint workshop on "Innovative Product Development in Islamic Banks" Istanbul, Turkey, 2 March.

ثانياً- تطور الصيرفة الإسلامية

لقد برز منذ منتصف القرن العشرين تقريباً تنظيم جديد للمصارف له سماته وأهدافه وخصائصه المتفردة، وهو ما يعرف بالمصارف الإسلامية التي تعمل وفق منهج الشريعة الإسلامية: لقد ظهرت الصيرفة الإسلامية على نطاق بسيط لسد ثغرة في نظام مصرفي لا يتفق مع احتياجات المسلمين، ولقد تطورت الصيرفة الإسلامية بفضل أحداث حاسمة (أمام وكبودار ، 2010 ، 44):

1. ظهور مؤسسات الإقراض الأصغر في قرى مصر في أوائل ستينيات القرن الماضي والتي اتبعت مبادئ الصيرفة الإسلامية، وأثبتت جدواها، وانتشرت فوصلت اندونيسيا وماليزيا وافريقيا وجنوب الصحراء .

2. أدى الدعم المقدم من القمة إلى القاعدة بعد إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام 1975 إلى زيادة التشجيع على انتشار الصيرفة الإسلامية من خلال الخبرة المركزية، وكانت الصيرفة الإسلامية الوليدة تتطلب من علماء المسلمين تفسير كثير من قوانين الشريعة الاسلامية .
3. ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع الايرادات النفطية في البلدان المنتجة للنفط وتحديداً في دول الخليج العربي التي كانت تميل إلى تبني الصيرفة الإسلامية والاستثمار فيها.

وتعود أولى المحاولات لإنشاء مصرف إسلامي إلى عام 1963 في كل من ماليزيا ومصر، ففي ماليزيا شهد ذلك العام تأسيس أول مؤسسة مصرفية لتجميع مدخرات الأشخاص لتوفير الأموال لغرض الحج. كما تم تأسيس في مصر ما يعرف بمصارف الادخار في مدينة غمر، فيما تم إنشاء أول مصرف إسلامي معاصر في الدول العربية في الإمارات العربية المتحدة عام 1974 (مصرف دبي الإسلامي) أعقب ذلك انتشار واسع للأنشطة المصرفية الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية التي تعد ذات أهمية نظامية سواءً على المستوى المحلي أو العالمي (Globally and Domestically Systemic) (عبد المنعم ، 2016 ، 6) .

وقد انتشرت المصارف الإسلامية بعد ذلك في جميع أنحاء العالم واتجهت المصارف العالمية نحو فتح ما يعرف بالنوافذ الإسلامية المصرفية Islamic windows أو فروع إسلامية Bank Branches مثل مصرف Citibank ومصرف Lioyds Bank وغيرها (الوادي وسمحان، 2017، 38) .

وتعد المصارف الإسلامية Islamic Bank الأكثر أهمية وبروزاً لكونها قد أخذت حيزاً كبيراً في التطبيق والقبول من مكونات النظام المالي الإسلامي Islamic Financial system والتي تتكون في مجملها بالآتي :

- السوق النقدي الإسلامي Money Market
- رأس المال الإسلامي Capital Market
- المؤسسات المالية غير المصرفية Non- banking Financial
- المصارف الإسلامية Islamic Banking

ثالثاً- بيئة الصيرفة الإسلامية وتحدياتها

تعد المصارف الإسلامية واحدة من منظمات الأعمال Business organization التي تعمل في ظل ظروف تتسم بالتغيير والتنافسية العالية وانعدام الحدود الزمانية والمكانية للأسواق المالية والمصرفية وتداخلها بشكل كبير والتي تشكل ما يعرف بالبيئة المصرفية Banking Environment في بعديها الداخلي والخارجي .

إذ تتمثل البيئة الداخلية Internal Environment في مجموعة العوامل والمكونات والمتغيرات المادية والمصرفية والتنظيمية ذات الصلة الوثيقة بحدود المصرف الإسلامي الداخلية، وتمثل المستوى البيئي التنظيمي الداخلي المرتبط بشكل محدد ودقيق بالتصنيفات الإدارية للمصرف، وهي تشير إلى الهيكل ، الاستراتيجية ، العاملين ، النمط الإداري ، الأنظمة والإجراءات ، المهارات والقيم المشتركة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (رميدي والعيداني ، 2017 ، 38) . أما البيئة الخارجية External Environment فتعني مجموعة العوامل والمتغيرات والتي تتصف بالشمول والتعقيد لحداثة الصيرفة الإسلامية وتفردها في منهجها وهي تتمثل بالزبائن، المنافسين، التشريعات والقوانين والنظم المصرفية، والتطورات التكنولوجية (حسين والبرزنجي ، 2017 ، 41).

إن للمصارف الإسلامية بيئتها الخاصة التي تتألف من محددات وضوابط ومتطلبات الشريعة الإسلامية، وهي ليست قيوداً بل التزامات نابعة عن أهداف ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تمليها عليها ترجمة تطبيق أحكام الشريعة. هذه البيئة بشقيها الداخلي والخارجي هي التي تحكم العقود والخدمات والمنتجات والأدوات المصرفية الإسلامية (التميمي وحمادي، 2014 ، 380) .

وتعمل المصارف الإسلامية في بيئتها ضمن نوعين من الأنظمة المصرفية العالمية وعلى النحو الآتي (عبد المنعم، 2016، 20-21) :

- النظام المصرفي الإسلامي الشامل Pure Islamic Banking System الذي تلتزم في إطاره كافة المصارف بالعمل وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا النظام سارٍ في دولتين فقط على مستوى العالم هما إيران والسودان ، وكانت ليبيا في طور التحول إليه منذ عام 2011.
- النظام المصرفي المزدوج أو التقليدي Dual Conventional Islamic Banking System تعمل المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، وهو ما يمثل حالة معظم الكثير من الدول التي يتواجد فيها نشاط للمصارف الإسلامية. وفي سياق هذه البيئة يتم التفرقة بين النظام المصرفي المتكامل Integrated Banking System، وفيه تخضع المصارف الإسلامية للتشريعات واللوائح الرقابية ذاتها التي تخضع لها المصارف التقليدية مثل ماليزيا وغيرها من دول العالم، والنظام المصرفي المنفصل Segregated Banking System وفيه تخضع المصارف الإسلامية لأنظمة تشريعية تختلف عن تلك التي تخضع لها المصارف التقليدية، مثل ما هو مطبق في دولة الامارات والكويت والبحرين وانكلترا .

ولقد شهدت البيئة المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس انتشار وعالمية هذه الصناعة، ومن أهمها في الوقت الحالي (قلة، 2017، 238-240) :

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) Accountiong and
2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) Islamic Financial Services Boord
3. السوق المالي الإسلامي الدولي (IIFM) International Islamic Financial Market
4. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFT)
5. مركز إدارة السيولة المالية (LMC) Liquidity Management center

وعلى الرغم من حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية نسبياً تمكنت من النمو والانتشار محلياً واقليمياً وعالمياً، وقيام العديد من الدول بإصدار تشريعات وتعليمات وقوانين تلبي بعضاً من متطلبات الصيرفة الإسلامية، وكذلك قيام العديد من المصارف التقليدية بفتح أفرع أو نوافذ إسلامية، وقامت المصارف الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية عن طريق أدواتها المشاركة، المضاربة، المرابحة ... وغيرها إلا أنها مع ذلك تواجه العديد من التحديات تمثل عقبة في طريق زيادة حصتها السوقية ونحوها بما يفوق عما هو عليها الآن، وتتمثل التحديات بالآتي (حسين ومحمد، 2010 ، 144) (الكراسنة،2013، 37) (عبد القادر ، 2018 ، 67-68) (جبر، 2017، 32):

1. ضآلة رؤوس أموال المصارف الإسلامية فقد اشارت العديد من الدراسات إلى أن 75% من المصارف الإسلامية لا يتجاوز رأسمالها 25 مليون دولار .
2. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية للمعاملات المصرفية .

3. قلة الأدوات والمنتجات المصرفية الإسلامية على الرغم من ابتكار العديد منها في هذه المرحلة وتحديداً أدوات التمويل طويل الأجل .
4. ارتفاع نسبة السيولة في المصارف الإسلامية التي لا تستطيع إيداع فائضها لدى المصارف المركزية أو المصارف التقليدية .
5. تواجه المصارف الإسلامية تحدياً يتمثل بالمنافسة المصرفية الكبيرة، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات المصرفية (GATS) فقد امتدت هذه الاتفاقية لتشمل الخدمات المصرفية بعد أن كانت مقتصرة على التجارة .
6. ضعف مؤسسات البحث والتطوير في المصارف الإسلامية وانخفاض مخصصاتها، مما أدى إلى عدم تطوير الأدوات المالية الإسلامية، فالعديد من الأدوات تستخدمها الدول المتقدمة ومصارفها التقليدية مثل الخيارات Options والمستقبليات Futures لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي ولكن المصارف الإسلامية لا تتعامل معها.
7. انخفاض القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في السوق العالمية مقارنة بالمصارف التقليدية التي تتميز بارتفاع مستوى خدماتها وتنوعها خصوصاً بعد أن افتتحت العديد من المصارف العالمية التقليدية فروعاً أو نوافذ إسلامية، مثل مجموعة Citi Group، والمصرف الألماني Dcutschce Bank، ومجموعة المصارف البريطانية SBC، كما قام مصرف ubs مصرف الاتحاد السويسري أحد أكبر مؤسسات إدارة الأموال في العالم بتأسيس Noriba مصرف عام 2002 في البحرين خدمة للزبائن الأثرياء المسلمين، وقد ساعد ذلك في سحب الأموال من المصارف الإسلامية .
8. على الرغم من قبول المعايير المحاسبية AAOIFI الصادرة عن عدد من الدول العربية والإسلامية وبقية دول العالم، إلا أن هناك العديد من العقبات والتحديات التي تواجه الالتزام بهذه المعايير .

النظام المالي الاسلامي العالمي
وانتشار الصيرفة الإسلامية وهيكليتها في السوق المصرفية العراقية

أولاً- النظام المالي الإسلامي العالمي مدخل للصيرفة الإسلامية:

النظام المالي الإسلامي The Islamic Financial System أو ما يعرف بالتمويل الإسلامي بدأ ومنذ أربعة عقود مسيرته بخطوات ثابتة أدت إلى تطوره ونضوجه، وهو ما زال في مرحلة النمو فقد بلغ حجم التمويل الإسلامي في كافة مجالاته 2.2 تريليون دولار أمريكي وبمعدل نمو 10%، وتشير التقديرات بأن يصل حجم التمويل إلى 3.8 ترليون دولار بحلول 2022، وترسخ أسس قطاع التمويل الإسلامي مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وتستمر باستقطاب زبائن جدد حتى من غير المسلمين الذين يبحثون عن أساليب أكثر أخلاقية في تمويل مشاريعهم، وتعد الرغبة في تلبية الاحتياجات التمويلية العالمية ودعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التمويل الإسلامي (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2018، 11). ويمثل الجدول 2 أدناه أبرز مجالات ومكونات التمويل الإسلامي من حيث حجمها ونسبها فيه .

الجدول 2
مجالات التمويل الإسلامي لعام 2016

ت	مجالات التمويل الإسلامي	المبالغ (مليار دولار)	نسب المساهمة %
1	الصيرفة الإسلامية	1.599	72.6
2	الصكوك الإسلامية المتداولة	345	15.7
3	المؤسسات المالية الإسلامية	124	5.6

4	الصناديق الإسلامية	91	4.1
5	التكافل الإسلامي	43	2

المصدر : تقدير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي ، 2017-2018 تخطي النمط السائد ، دبي، الامارات العربية المتحدة ، ص13 .

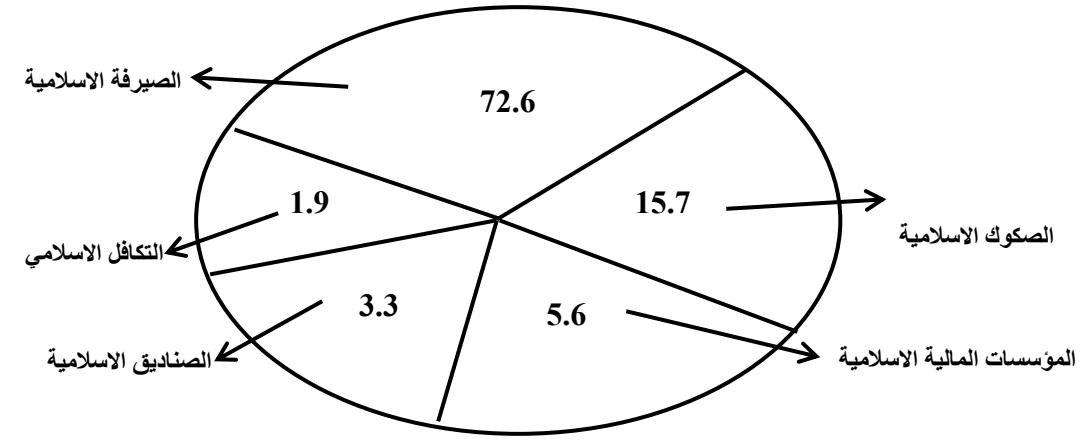

الشكل 2
نسب مساهمة مجالات التمويل الإسلامي

كما إن حجم موجودات القطاع المصرفي الإسلامي قد بلغت 1.599 ترليون أمريكي في سوق التمويل الإسلامي، وهي ما تشكل 72.4% من سوق التمويل الإسلامي، ويتوقع أن تبلغ 3.8 ترليون دولار بحلول عام 2022.

وتحكم تصنيف الدول وفقاً لمؤشر التقدم والانتشار في مجالات التمويل الإسلامي العديد من المعايير والتي تتمثل بالآتي : (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2018، 14)

1. المعيار المالي والذي يتمثل بحجم التمويل وعدد المؤسسات الإسلامية المالية .
2. معيار الحوكمة Governance مثل أنظمة التمويل الإسلامي ودرجة الافصاح المالي .
3. معيار التوعية وهي تعنى بعدد المؤسسات البحثية المالية الإسلامية .
4. المعيار الاجتماعي: قيمة الزكاة ، الأعمال الخيرية، التصنيف في مؤشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

وقد احتلت كل من ماليزيا والبحرين والامارات العربية المتحدة ترتيب الثلاثة الأوائل من بين 73 دولة دخلت في المؤشر .

أما الأسواق التي احتلت مراتب متقدمة من حيث حجم التمويل الإسلامي وفقاً لتقديرات 2016 فقد كانت ايران 545.4 مليار دولار، المملكة العربية السعودية 472.7 مليار دولار، ماليزيا 404.9 مليار دولار، الامارات العربية المتحدة 203.3 وأخيراً قطر بحجم تمويل 120.2 مليار دولار.

ثانياً- الصيرفة الاسلامية هيكلتها وانتشارها في السوق المصرفية العراقية

لم يُتح للمصارف الخاصة ممارسة أنشطتها إلا في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، إذ صدر قانون البنك العراقي في عام 1991 الذي تم السماح فيه للقطاع المصرفي الخاص العمل في القطاع المصرفي العراقي، وكذلك كان الحال بالنسبة للصيرفة الإسلامية، إذ تم تأسيس أول مصرف إسلامي، وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار في عام 1993، وهو ما يمثل نواة الصيرفة الإسلامية الخاصة والحكومية (عقد تأسيس المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار، 1992). وفي عام 2010 ارتفعت عدد المصارف الإسلامية العراقية لتصل إلى 9 مصارف مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مع ارتفاع رؤوس أموالها إلى مستوى مرتفع بدأت فيه تنافس المصارف التقليدية (التجارية) (محمد، 2014، 360) .

وفي عام 2015 تم تأسيس مصرف النهرين الذي يمثل أول مصرف حكومي إسلامي (مجلة اتحاد المصارف العراقية، 2018، 28) وسعياً من الحكومات العراقية وتحديداً بعد عام 2003 لإثبات وجود البديل الإسلامي للصيرفة التقليدية فقد تمثلت خطواتها بالآتي: (اتحاد المصارف العراقية، 2018 ، 30) .

1. صدور قانون المصارف الإسلامية رقم 46 لسنة 2015 والذي نشر في جريدة الوقائع العراقية ، 2015 ، العدد 4390 .
2. تعليمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (7) لعام 2015 من قبل المصارف الإسلامية.
3. دعم وتحفيز تأسيس مصارف إسلامية لما يمتاز به التمويل الإسلامي من الأمان ولما يحققه ذلك من جذب المدخرات التي لا تتعامل مع المصارف التجارية التقليدية ، فقد استطاع البنك العراقي تحفيز أكثر من نصف شركات التمويل إلى مصارف إسلامية .
4. فتح نافذة إسلامية لكل مصرف من المصارف الحكومية ضمن تعليمات المصارف الإسلامية (6) لعام 2011 التي تتضمن (الدخيل، 2013 ، 72-73) :
   - شروط فتح النافذة المصرفية الإسلامية
   - الأنشطة والمنتجات المسموح بها
   - آليات تقاسم الأرباح والخسائر والاستثمار
   - النظم المالية والمحاسبية التي تحملها النوافذ الإسلامية

ويبلغ عدد المصارف في هيكلية الجهاز المصرفي العراقي 68 مصرفاً لعام 2017 تشمل 7 مصارف حكومية (تجارية، متخصصة، إسلامية) و24 مصرفاً تجارياً عراقياً خاصاً وكذلك 19 مصرفاً اسلامياً عراقياً خاصاً، و18 مصرفاً عربياً وأجنبياً من بينها مصارف إسلامية وعلى الرغم من تواجد عدد كبير من المصارف العراقية الخاصة فإن حجم عملياتها وأنشطتها محدود فهي تدير ما يمثل 11% من الموجودات .

وتتسم هيكلية الصيرفة في العراق بظاهرة التركيز المصرفي Banking concentration ،إذ بلغت موجودات أكبر 10 مصارف عراقية 171 مليار دولار، وهو ما يمثل 91% من الموجودات

المهمة للقطاع المصرفي في عام 2017، وكما تشير إليه معطيات الجدول 1 ويلاحظ بأن مصرفاً إسلامياً واحداً من بين المصارف العشرة، وهو مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية الذي احتل الترتيب الثامن في الجدول (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018 ، 28) .

يعمل في العراق حالياً 23 مصرفاً اسلامياً بعد تحويل عدد من شركات تمويل الأموال إلى مصارف إسلامية وهي تقسم على النحو الآتي :

- 19 مصرفاً عراقياً خاصاً.
- مصرف حكومي إسلامي واحد.
- مصرفان أجنبيان.
- مصرف عربي واحد.

وقد بلغ حجم الموجودات المصرفية الإسلامية 5% من إجمالي الموجودات في عام 2017 مقارنة ب3% في نهاية عام 2016، وتستحوذ المصارف الإسلامية في العراق على نحو 50% من الحصة السوقية الخاصة في السوق المحلية، وقد ارتفعت الأرباح من 42 مليون دولار في عام 2016 إلى 117 مليون دولار عام 2017 بنسبة زيادة 180% (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018، 28)

الجدول 1

موجودات المصارف الإسلامية العاملة في العراق(*) 2016

ت	المصارف	الموجودات (مليون دينار عراقي)	الموجودات (مليون دولار أمريكي)
1	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1004944	850
2	الوطني الإسلامي	683393	578
3	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	666871	564
4	البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل	658563	557
5	أبو ظبي الإسلامي	539610	457
6	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	464310	393
7	ايلاف الإسلامي	409862	347
8	الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	401337	340
9	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	307975	261
10	نور العراقي الإسلامي للاستثمار والتمويل	299210	253
11	العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	258004	218
12	العربية المتحدة الإسلامية للاستثمار والتمويل	251559	123
13	زين العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية	249543	211
14	التعاون الإسلامي للتنمية والاستثمار	239779	203
15	الدولي الإسلامي	116138	98
16	الرواحل الإسلامي للاستثمار والتنمية	100765	85
17	البركة التركي	77469	66

المصدر: العلاق ، علي محسن ، 2018 ، تطورات القطاع المصرفي العراقي عامي 2016-2017 ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد 447، ص28 .

(*) : لا توجد بيانات للمصارف حديثة التأسيس، كما إن مصرف النهرين الإسلامي لم يقم بتزويد البنك المركزي العراقي بالبيانات.

وتفسير المؤشرات المذكورة آنفاً للصيرفة الإسلامية في العراق منذ تأسيس نواتها في عام 1993 يؤشر الأمور الآتية :

1. لقد أصبحت لدى الصيرفة الإسلامية قاعدة واسعة بالرغم من حداثة تأسيسها، وقد حققت انتشاراً من حيث عدد المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية وكذلك من حيث التنافسية فقد احتلت 50% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي الخاص .
2. نشر الثقافة المالية والمصرفية الإسلامية وكذلك الشمول المالي من خلال توفير البنى التحتية اللازمة لوصول الخدمات إلى جميع شرائح المجتمع العراقي، كونها تمثل قوة رئيسة محركة للاقتصاد العراقي وتوليد فرص عمل والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. التوجه الحكومي في دعم الصيرفة الإسلامية بوصفها البديل الأمثل للصيرفة التقليدية والذي تمثل بإصدار قانون المصارف الإسلامية 43 لعام 2015 والمضي في تحويل عدد كبير من شركات التمويل المالي إلى مصارف إسلامية، وتسهم كل هذه الخطوات في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي الإسلامي .

مؤشرات تجاوز الأزمة المالية العالمية وانتشار الصيرفة الإسلامية

أولاً- مؤشرات وعوامل تجاوز الصيرفة الإسلامية للأزمات المالية العالمية

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تحقيق التركيبة الأمثل في آليات الصيرفة الشاملة universal Bank والبيئة الاستثمارية المستدامة التي تشجع على ابتكار المنتجات والأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصممة في الوقت ذاته لتحقيق الربحية والحد من المخاطر وتجاوز الأزمات المالية Financial crisis التي تعددت أبعادها، مما أدى إلى تباين مفاهيمها وفي المجمل فان الأزمة المالية تعني "انهيار النظام المالي مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية مع حدوث انكماش في الفعاليات الاقتصادية" (البدوي، 1999، 39) .

وتتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة للأفراد والمؤسسات المصرفية وجميع أصحاب المصالح، وللأزمة آثارها السلبية على مستوى الاقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroecomics، وتعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، أو ما تعرف بأزمة الرهن العقاري Mortgagecrisi تتويجاً لسلسلة من الأزمات التي واجهت دول العالم، وهي الأشد خطورة والأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في عشرينيات القرن المنصرم (علوان وآخرون، 2012، 257). لقد حدثت أزمة عام 2008 والسابقة لها نتيجة لمنتجات مالية معقدة، وفشل الضوابط Requlators في هيئات ومنظمات تقييم الائتمان والانهيار في حوكمة Governance الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية وتجاوز الأطر الأخلاقية Ethical Frame Works في التعاملات المالية وعدم الالتزام بالقواعد المحاسبية العالمية (القريشي وعبد الكريم ، 2012 ، 49) . لقد أثبتت الأزمات المتتالية فشل الهيكل المالي العالمي Global financial Structure والذي يستند أساساً على النظم المصرفية التقليدية Traditional، وعدم تمتعه بالأهلية للتعامل مع تلك البيئة المالية والمصرفية المعقدة، ومن ثم تحولت الازمة المالية إلى أزمة ثقة وهو السائد حالياً (منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، 1) .

وقد تم توجيه الانتقادات إلى ممارسات الصيرفة التقليدية وأدواتها بوصفها الوسط الذي تأصلت فيه الأزمات المالية العالمية، وبدأ التفكير والمناداة في نظم مالية بديلة، وكانت الصيرفة الإسلامية البديل المتفرد في نهجه وأدواته الذي تمكن من تجاوز الأزمات وفقاً لمؤشرات وعوامل محددة تمثلت بالآتي: (منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009 ، 8) (القريشي وعبد الكريم ، 2012 ، 52) (عبد المنعم، 2016 ، 10) (Zamir, Iqbal, 2017, 15)

1. نمو موجودات الصيرفة الإسلامية بمعدل 29% في عام 2009 وارتفعت حجم الموجودات من 639 مليار دولار عام 2008، لتبلغ 822 مليار دولار عام 2009، وهي المدة الزمنية التي إنهار فيها ما يقارب من 70 مصرفاً تقليدياً عالمياً .
2. اختلاف أنموذج الأعمال الإسلامية في المصارف الاسلامية، فهي تعتمد بشكل رئيس على تقديم التمويل لعميات القطاع الحقيقي Real Sector .
3. لا تتعامل المصارف الإسلامية بأي عقود ترتبط بأسعار الفائدة وتستخدم أنواع أخرى تتوافق مع الشريعة، مثل عقود المضاربة المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة وغيرها .
4. لا تسمح الصيرفة الإسلامية بالاستثمار بما يعرف بالموجودات الفاسدة Toxic Aassets، ولا تتعامل مع المشتقات والمنتجات الوهمية، فهي أكثر ارتباطاً بالتطورات البيئية المحيطة بها .
5. تمنع المصارف الإسلامية بيع الدين Debts، مما يعني انعدام نقل الخطر إلى جهات أخرى .
6. المعاملات المالية في الصيرفة الإسلامية تستوجب المشاركة في الربح والخسارة، وهذا يتطلب منها تقييماً ذا جدوى ومراقبة فعالة للمشاريع التي تقوم بتمويلها .
7. عدم اتخاذ القرارات في تمويل المشاريع بدون الحصول على معلومات كافية عن جدوى تلك المشاريع وشرعيتها .

وتثبت قدرة الصيرفة الإسلامية على تجاوز الأزمات المالية العالمية والانتشار والنمو عالمياً فقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الإسلامية إلى إقامة مؤسسات مالية مصرفية لوضع معايير تنظيمية ومحاسبية وإدارة سيولتها (قلة ، 2017 ، 238-240) وكما أشرنا إليها في حديثنا عن البيئة المصرفية الإسلامية.

ثانياً ـ الصيرفة الإسلامية مؤشرات انتشارها ونموها عالمياً

أدت مجموعة من العوامل إلى تنامي الصيرفة الإسلامية بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، لعل أبرزها خصوصية أنموذج الأعمال الخاص بالمصارف الإسلامية الذي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، والابتعاد عن التعامل في الأدوات المالية التي ترتبط بقدر كبير من المخاطر، مثل المشتقات والأدوات المالية المهيكلة التي أدى انتشارها على نطاق واسع وتفاقم حجم إصداراتها ما قبل 2007، إلى نشوء الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار 71 مصرفاً عالمياً تقليدياً في عام 2008، ومن هذه المصارف الكبيرة Lehman Brothers ، Merrill Lynch ، Rogall Bank ، Brad ford and Bingey، في حين لم يسجل انهيار أو فشل لمصارف إسلامية من جراء الأزمة (عبد المنعم ، 2016 ، 4-5) .

ويعود تجاوز المصارف الإسلامية إلى إثبات مستواها النابع من طبيعة العمل فيها حيث الاعتماد على أساليب تمويل حقيقية نابعة من الفكر الاقتصادي الإسلامي كالمرابحة، والمشاركة والإجارة وعدم التعامل في أدوات الدين، ولتكون أوعية اقتصادية جديدة مصاغة على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية تقوم بدور الوساطة المالية سواءً من خلال جذب الودائع أو من خلال استثمار الأموال وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (نعمة ونجم، 2010 ، 122) .

وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر في النظام المالي الإسلامي، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامي فإن المصارف الإسلامية تقدم خدماتها ومنتجاتها إلى 100 مليون من الزبائن، ومع هذا فإن 75% من قاعدة الزبائن المسجلين ليست مخدومة (تقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية ، 2016 ، 6) .

على الرغم من حداثة نشأة الصيرفة الإسلامية نسبياً فقد استطاعت أن تثبت تنافسيتها محلياً واقليمياً وعالمياً بفضل نتائجها وتفردها في نهجها والذي تزامنت مع الأزمات الاقتصادية والمالية

العالمية وآخرها أزمة عام 2008، وقد أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدماً كبيراً من حيث معدلات النمو والانتشار وعدد الزبائن وحجم موجوداتها وعدد مؤسساتها، وهي تعد من أسرع القطاعات المصرفية نمواً، إذ تفوقت على المصارف ذات النهج التقليدي. فقد أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي في العالم الذي أجرته مجلة The Bauker أن الموجودات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من (386) مليار دولار عام 2006 إلى (1.509) مليار دولار عام 2017 أي بمعدل سنوي مركب بلغ 12.04%، وقد سجلت أفريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال المدة 2006-2017 (13.65%)، ثم جاءت بعدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل نمو 13.63%، ثم آسيا 8.25%، وبالنسبة لنمو الموجودات الإسلامية في عام 2017 في العالم فقد بلغت 4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون الخليج العربي أعلى نسبة عالمياً التي بلغت 9.45%، ثم جاءت بعدها أفريقيا بنسبة 7.18% وآسيا 3%، ثم دول مجلس التعاون الخليجي 2.92% وتتسم توزيع موجودات الصيرفة الإسلامية بظاهرة التركز المصرفي حيث تحوز الدول العشرة الأولى ما نسبته 95% من مجمل الموجودات المصرفية في العالم (مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2018 ، 8-9) ويبلغ عدد المصارف الإسلامية كلياً أو مع النوافذ الإسلامية (201) مصرف وبحجم موجودات (1.509) مليار دولار، ومن ملاحظة الجدول 3 فإن إيران تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم موجوداتها ولديها (21) مصرفاً وبحصة سوقية عالمية 28.7% مع الإشارة إلى أن القطاع المصرفي الإسلامي الإيراني ذو طابع إسلامي بالكامل . وتأتي في المرتبة الثانية السعودية حيث تضم (13) مصرفاً اسلامياً، تقدم خدمات الصيرفة الاسلامية بالكامل أو لديها نوافذ إسلامية، وبلغت موجوداتها (320.4) مليار دولار وبحصة سوقية عالمية 23.8%، ثم تأتي ماليزيا التي يبلغ عدد مصارفها (22) مصرفاً إسلامياً وبحجم موجودات (1640.8) مليار دولار وبحصة سوقية 12.2% . فالمصارف الإماراتية في 10 مصارف وبموجودات (151) مليار دولار وبحصة سوقية 11.2%، ثم دولة قطر (4) مصارف وبموجودات مصرفية إسلامية (73.9) وبحصة سوقية 6%، ثم جاءت البلدان حسب الترتيب التنازلي (الكويت، البحرين ، بنغلادش ، اندونيسيا ، سوريا ، باكستان، السودان) بموجودات مصرفية بلغت (73.947 ، 33.693 ، 22.605 ، 20.055 ، 17.816 ، 12.182 ، 12.102) مليار دولار، وكان عدد مصارف على التوالي (4، 9 ، 18 ، 29 ، 2 ، 16، 10) فيما بلغت الحصة السوقية من إجمالي السوق المصرفية العالمية النسب الآتية للبلدان المذكورة وعلى التوالي (5.5% ، 2.5% ، 1.7% ، 1.5% ، 1.3 ، 0.9 ، 0,9) وقد شكلت بلدان العالم الأخرى ما تبقى من الحصة السوقية والتي بلغت 3.8% (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2017، 12-13) .

الجدول 3
موجودات المصارف الإسلامية وعددها في كل بلد لعام 2016

ت	البلد	عدد المصارف	إجمالي الموجودات (مليون دولار)	الحصة من إجمالي السوق المصرفية الإسلامية العالمية %
1	ايران	21	387.513	28.7
2	السعودية	13	320.446	23.8
3	ماليزيا	22	164.759	12.2
4	الامارات	10	150.975	11.2
5	قطر	4	81.262	6
6	الكويت	4	73.947	5.5

7	البحرين	9	33.693	2.5
8	بنغلادش	18	22.605	1.7
9	اندونيسيا	29	20.055	1.5
10	سوريا	2	17.816	1.3
11	باكستان	16	12.182	0.9
12	السودان	10	12.102	0.9
13	المجموع	158	1297.355	96.2

المصدر : الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، 2017، الصيرفة الإسلامية بين النمو والتطور، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 44 ، ص10-13 .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

1. تشكل الصيرفة الإسلامية أحد أبرز مكونات النظام المالي العالمي الإسلامي .
2. تستند الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الضوابط والمنطلقات النظرية الإسلامية التي تحكم أدواتها وخدماتها المصرفية .
3. إن المصارف الإسلامية تقدم خدماتها إلى شريحة من زبائنها المسلمين، ولكنها ليست مؤسسات دينية، وإنما هي مؤسسة وساطة بين المدخرين والمستثمرين تعمل على تحقيق مصالح مختلف الأطراف وهي مؤسسات ربحية .
4. الصيرفة الإسلامية وفي ظل متطلبات العصر الحديثة أصبحت ضرورة اقتصادية واجتماعية لكل من يرفض التعامل بالفائدة وبأدوات الصيرفة التقليدية .
5. تمكنت الصيرفة الإسلامية بسرعة كبيرة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائهما والتفاعل مع بيئات ذات طبيعة مختلفة .
6. أخذت الصناعة المصرفية الإسلامية بالانتشار وتضاعف حجم موجوداتها ومعدلات نموها، بالإضافة إلى المناطق الأساسية التي تتمركز فيها (الدول العربية وجنوب شرق آسيا) لتشمل دول أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا والقارة الأفريقية .
7. إن تأسيس العديد من المؤسسات المالية الدولية الإسلامية الداعمة تثبت عالمية هذه الصناعة، وهي تهدف إلى تحسن مصداقيتها وتطوير أداءها، وبما يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية لبيئة العمل المصرفي وصناعة المال الإسلامية.
8. على الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية إلا أنها لا زالت تعمل في ظل العديد من التحديات والمعوقات .
9. على الرغم من حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في العراق إلا أنها أصبحت لديها قاعدة واسعة، وحققت نمواً من حيث عدد المصارف وحجم موجوداتها .
10. ان الغرض من إقرار قانون المصارف الإسلامية العراقية هو تطوير وسائل جذب الأموال وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
11. لقد أثبتت الصيرفة الإسلامية بأنها أكثر قوة وصلابة على مواجهة الأزمات المالية الناتجة وان ثبات وجودها وتنافسها جاء تزامناً مع حدوث تلك الأزمات ومن ضمنها أزمة الرهن العقاري عام 2008 وفقاً لمؤشرات النمو والانتشار والزيادة في عدد مؤسساتها .
12. إن الصيرفة الإسلامية تعد البديل العملي للنظام المصرفي المالي العالمي التقليدي والتي أثبتت بأنها أقل عرضة للأزمات المالية .

المقترحات

1. ضرورة التوسع في طرح أفكار وابتكارات للمزيد من المنتجات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مع الأخذ بنظر الاعتبار البيئة التي تعمل في ظلها داخلية كانت أو خارجية .
2. تسعى إدارة المصارف الإسلامية المحلية أو الإقليمية والعالمية إلى استثمار سيولتها في المشاريع المتوسطة والطويلة الذي يعزز قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية مع تحقيق الأهداف المصرفية في الربحية والتنافسية والانتشار .
3. على المؤسسات المصرفية العالمية والمؤسسات الداعمة لها اتخاذ المزيد من الإجراءات للخروج بها إلى فضاء العالمية بقوة وزخم أكبر ، كما يعد تكامل هذه الهيئات والمؤسسات تطوراً علمياً يتناسب ودورها والاحتياجات المستقبلية لبيئة العمل المصرفي وصناعة المال الإسلامية .
4. مسايرة المعايير العالمية للعمل المصرفي في مبادئ الافصاح ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية بما يحقق الشفافية بأنشطة الصيرفة الإسلامية .
5. تطوير الإطار المؤسسي للمنظومة المصرفية العراقية الإسلامية وتقديم الخدمات المالية الشاملة الداعمة للاقتصاد العراقي، وتقديم خدمات ومنتجات جديدة تماثل الأنشطة المصرفية العالمية .
6. الاهتمام بالموارد البشرية بتطويرها وتدريبها، والاهتمام بالتكنولوجيا ونظم المعلومات المصرفية والعمل على تهيئة المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي .
7. على المصارف الإسلامية أن تسعى في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول التي تعمل في بيئتها من خلال توظيف أموالها في مشاريع تحقيق الاستدامة .
8. على المصارف الإسلامية دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية، إذ يمثل البحث العلمي أساساً قوياً ومدخلاً مهماً يمكن أن تعتمد عليه في تطوير قدراتها على مواجهة التنافسية والتحديات التي تواجهها .
9. تلجأ المصارف الإسلامية ذات الاحجام الصغيرة في رؤوس أموالها وموجوداتها إلى الاندماج حتى تتمكن من ممارسة عملياتها بقوة وأكثر كفاءة، وتبرز كفاءتها وفاعليتها المصرفية .
10. الاستعانة بالحملات الاعلامية المكثفة التي تهدف إلى نشر منهج الصيرفة الإسلامية محلياً واقليمياً وعالمياً وذلك لجذب شرائح جديدة، لأن الشريحة الأوسع لا زالت بعيدة عن الخدمة المصرفية الإسلامية .

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

1. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977، اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، مصر .
2. باتريك، إمام، وكانفي، كبودار، 2010، في صالح النمو وانتشار الصيرفة الإسلامية يمكن ان يكون حافزاً للتنمية في البلدان التي يشكلون المسلمون نسبة كبيرة من مكانها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 47، العدد 4 .
3. البدوي، عبد الحافظ، 1999، إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، مصر .
4. تقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية، 2016، القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية العالمية لعام 2016، وقائع جديدة – فرص جديدة، شركة ارنست ديونغ (EY)، لندن، المملكة المتحدة .
5. تقرير واقع الاقتصاد العالمي، 2017-2018، تخطي النمط السائد، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة.

6. التميمي، عباس حميد، حمادي، ثورة صادق، 2014، مصادر آثار مخاطر التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 2، العدد 79 .
7. جبر، رائد، 2017، المواءمة من المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، مواجهة التحديات في الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، المجلد 25، العدد 4 .
8. جريدة الوقائع العراقية، 2015، العدد 439، جمهورية العراق .
9. حسين، نعمة نغم، رغد نجم، 2010، المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في دول الخليج العربي الدوافع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، العراق، المجلد 12، العدد 2 .
10. حسين، وفاء البرزنجي، أحمد، 2017، البيئة الخارجية الخاصة وأثرها في تحليل منح الائتمان المصرفي – بحث تطبيقي في مصرف الرافدين والرشيد، مجلة جامعة ذي قار، ذي قار، العراق، المجلد 12، العدد 3 .
11. الدخيل، أحمد حكمت، 2013، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، المجلد 19، العدد2.
12. رميدي، عبد الوهاب، والعيداني، محمد، 2017، أهمية تحليل متغيرات البيئة الداخلية في الرفع من أداء البنوك – نموذج ماكينزي، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة يحيى الفارس، المرية، الجزائر .
13. عادل الماجد، 2018، مؤتمر المالية الإسلامية الدولية – أطروحة عالمية، دولة الكويت
14. عبد القادر، عطاية، 2018، الصناعة المصرفية الإسلامية تطورها وتحدياتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة Kie وعلى الموقع الالكتروني.
15. عبد المنعم، هبة، 2016، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 35.
16. علوان، حاتم، ومسلم، حمدية، وعفراء، هادي سعيد، 2012، أثر الأزمة المالية العالمية على كفاءة نشاط سوق العراق للأوراق المالية – دراسة قياسية للمدة 2006-2008، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 71 .
17. القريشي، مدحت كاظم، وعبد الكريم، ميسون، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، السنة العاشرة، العدد 32 .
18. الكراسنة، إبراهيم، 2013، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية، وعلى الموقع الالكتروني.
19. مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018، المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدراسات والأبحاث والتقارير، بيروت، لبنان، العدد، 449 .
20. محمد، سعيد عبد، 2014، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 40 .
21. محمود، حسين الوادي، حسين محمد، سمعان، 2017، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيق العملي، طبعة أولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
22. مسعودة، عاشور، قلة، 2017، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة عباس لفرود، الجزائر، العدد 2.

23. مسعودة وعاشور، 2017، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي، مجلة الأصيل، للبحوث الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عباس، الجزائر .
24. منظمة المؤتمر الإسلامي، 2009، الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. Hassan, Mkaber and Lewis, 2007, H and boo; of Islamic Banking, usa.
2. Ajabet. S and Brimah, 2013, Islamic Banking develioment and eveolution Current isswss Future prospects, Journal of Research international Business and Manayement, Vol.3(2).